Issue (67) June (2024) ISSN: 1815-5561 E-ISSN: 2521-912X

The Dialectics of Democracy and Development in Iraq After 2003

Amal Hindi Al-Khazali*
Amilhindy70@gmail.com
Receipt date: 23/2/2024 Accepted date: 15/4/2024 Publication date:1/6/2024

https://doi.org/10.30907/jcopolicy.vi67.718
Copyrights: © 2024 by the author.
The article is an open access article distributed under the terms and condition of the (CC By) license Creative Commons Attribution 4.0 International License

Abstract:

In the context of the transition from a totalitarian regime to a pluralistic democratic government in Iraq after 2003, the problem of the relationship between democratic transformation and development has become more urgent, as the political debate has focused on the ability of democracy and direct participation in supporting national ownership of development planning and its contribution to the policy-making process directed towards effective solutions. It is sustaining economic reforms that would reconcile political parties' competing interests and priorities through dialogue, consensus, and joint action.

Political practice over the past two decades has proven that the greatest limits concerning democracy's contribution to development are cases of weak economic performance along with the continuation of economic problems in the new political system, which requires serious work to establish and amend economic laws to suit the nature of the democratic system and work on develop and consolidate work. Participatory participation contributes to developing the economic structure to create an Iraqi economic model with multiple sources to overcome the negative aspects of the existing rentier system.

Keywords: Development, Iraq, democratic transformation, rentier economy

* Prof. Dr. / University of Baghdad/ College of Political Sciences.

العدد (67) حزيران (2024) E-ISSN: 2521-912X ISSN: 1815-5561

جَدلِيَّةُ الدِّيمقراطيَّةِ والتَّنمية في العراقِ بعد 2003

أمل هندي الخزعلي*
Amilhindy70@gmail.com
تاريخ الاستلام: 2024/2/23 تاريخ قبول النشر: 2024/4/15 تاريخ النشر:2024/6/1

المُلخص:

في إطار التحول من النظام الشمولي الى نظام ديمقراطي تعددي في العراق بعد عام 2003، باتت إشكالية العلاقة بين التحول الديمقراطي والتنمية أكثر إلحاحا حيث انصب الجدل السياسي حول قدرة الديمقراطية والمشاركة المباشرة في دعم الملكية الوطنية لتخطيط التنمية واسهامها في عملية صنع السياسات الموجهة نحو الحلول الناجعة ،واستدامة الإصلاحات الاقتصادية التي من شأنها التوفيق بين المصالح والأولويات المتنافسة للأطراف السياسية من خلال الحوار والتوافق والعمل المشترك.

وأثبتت الممارسة السياسية خلال العقدين المنصرمين أنّ أكبر التحديات امام مساهمة الديمقراطية في التنمية هو حالات ضعف الأداء الاقتصادي مع استمرار المشكلات الاقتصادية في النظام السياسية الجديد، الأمر الذي يتطلب العمل الجاد من أجل وضع وتعديل القوانين الاقتصادية لكي تتناسب وطبيعة النظام الديمقراطي، والعمل على تطوير وترسيخ العمل التشاركي ليسهم في تطوير البنية الاقتصادية لخلق أنموذج اقتصادي عراقي متعدد المصادر ليتجاوز سلبيات النظام الريعي القائم.

الكلمات المفتاحية: التنمية، العراق، التحول الديمقراطي، الاقتصاد الريعي.

* أستاذ دكتورة/ كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد.

المقدّمة:

يشهد العراق مرحلة التحول الديمقراطي بعد انتقاله من نظام شمولي إلى نظام تعددي يعتمد آليات الديمقراطية التقليدية كالانتخابات والترشيح والتعددية الحزبية. غير أنّ عملية التحول تواجه تحديات متعددة أبرزها المشكلات الاقتصادية واستمرار الاعتماد على النفط كمصدر أساس، واعتماد النموذج الرأسمالي في التنمية من دون تحقيق شروطه المطلوبة لاسيما سن القوانين الاقتصادية اللازمة لهذا التحول.

ولذلك وبرغم مرور عقدين على التغيير، لم تساهم مفاهيم الحرية الاقتصادية والاقتصاد الحر الذي دخل حيز التنفيذ في النموذج الديمقراطي الجديد في تعزيز الحرية السياسية وتطوير العملية السياسية بل عمل أحياناً على عرقلتها وأسهم في تلكؤها.

من هنا أثيرت مسالة العلاقة بين الديمقراطية والتنمية حيث يصر البعض على ان الديمقراطية شرط هام مسبقا لتعزيز التنمية، بينما يؤكد آخرون على التنمية الاقتصادية كمرتكز أساسي لتطوير العمل الديمقراطي، وبين هذين الرأيين يطرح تصور ثالث يجادل بأنّ الديمقراطية تحتاج الى جناحين متكاملين كي تبلغ غايتها، جناح الديمقراطية السياسة، وجناح الديمقراطية الاقتصادية المعبرة عن العدالة الاجتماعية.

والإشكالية التي يعيشها الوضع العراقي الراهن تتمحور حول إمكانية اعتماد اقتصاد عراقي حر ورأسمالي واستكمال متطلبات التحول الديمقراطي في ظلّ اقتصاد ريعي غير متنوع وتتفرع عن هذه الإشكالية أسئلة متعددة منها:

- كيف يمكن للعراق أن يصوغ نموذجه التنموي الذي يلائم أوضاعه السياسية والاجتماعية؟
- كيف يمكن التوفيق بين الاقتصاد الحر مع استمرار العمل بقوانين النظام الاشتراكي القديمة؟
- ما هي المستلزمات المطلوبة للنهوض بالعملية السياسية والتنمية الاقتصادية في المدة القادمة؟

وتسعى هذه الدراسة للتحقق من الفرضية التالية "أنّ الأوضاع الخاصة التي يعيشها العراق بعد تحوله من نظام شمولي الى نظام ديمقراطي، يحتم عليه تطوير نموذج اقتصادي يتوافق مع طبيعة تلك التحولات من جهة، ومع خصوصية المجتمع والاقتصاد الريعي من جهة أخرى"

ومن أجل الإجابة على اسئلة البحث والتحقق من فرضيته فسنعتمد المنهج التحليلي لتحليل الواقع السياسي والاقتصادي في العرق قبل وبعد عام 2003، كما اقتضت محاور البحث اعتماد المدخل التاريخي لاستعراض أهم المراحل التي مر بها النظام السياسي وكيف تم التعامل مع الوضع الاقتصادي واستراتيجيات تطويره .

المنهجية:

تم استخدام المنهج التاريخي والمنهج الوصفي والمنهج التحليلي.

أولاً: جدليّة التّنمية والدّيمقراطيّة في الأيديولوجيّات المعاصرة:

اهتمت الدراسات المعاصرة بعلاقة الاقتصاد بالسياسة بعدهما مرتكزين أساسيين لبناء المجتمعات المتحضرة، وشرطين أساسيين لتوفير الحياة الكريمة للمواطنين، ولا يمكن إغفال أحدهما على حساب الآخر، فعندما يكون اداء السياسة بشكل سيء سينسحب هذا الأداء على ساحة الاقتصاد فيكون هذا الآخر متعثراً، والعكس صحيح، فكلا الأداءين سيعكسان آثارهما على المجتمع "فالأداء الجيد يولد الرفاه والاستقرار، بينما يولد الاداء السيء الحرمان والفوضى"(منيرة 2022).

في خضم هذا الاهتمام تم التأكيد خلال القرن العشرين على طبيعة العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية، حيث طرحت في هذا الشأن آراء متعددة وأثير جدل واسع في أسبقية أيّ منهما، حيث يؤمن البعض بأسبقية التنمية وضرورة توفير الشروط الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية ويأتي بهذا الصدد تأكيد (مارتن ليبست) بأنّ حظوظ البلدان في الانتقال الديمقراطية تكون ارجح ان سبقتها عمليات تحديث مجتمعي أشمل واجتياز عدد من العمليات المتوازنة والمتزامنة ابرزها التصنيع والتحديث،

ومستويات تعليم متعاظمة، ودخل قومي متزايد، ونشر متواصل لتقنيات الاتصال "الديمقراطية اذاً ليست الا ذروة جبل جليد مؤلف من هذه العمليات الأوسع العاملة في المجتمع"(تيوريل 2008، 47؛ سن 2016، 484).

اما الرأي السائد فيوكد على أن تحقيق التنمية وضمان استدامتها أمر متعذر بمعزل عن الديمقراطية، فعجلة التنمية تتأثر بالديمقراطية وتؤثر فيها فكما أنّ الأخيرة توفر الإطار المحفز للتنمية، فان التنمية تخلق القاعدة المادية والمناخ الملائم لتطور الديمقراطية، لاسيما وانها تتيح للمواطن الارتقاء بمهامه ومهاراته وتطوير قدراته، وكلما خطت التنمية ذات البعد الانساني شوطاً في مسارها، توطد الاستقرار في المجتمع وترسخت القيم الديمقراطية (المضحكي 2021) وبذلك يكون النمو الاقتصادي سبيلاً الى استمرارية الديمقراطية، " فكلما كان الاقتصاد ينمو بشكل اسرع كلما كان مقدراً للديمقراطية ان تستمر اكثر"(سن 2016، 485) على ان يراعى وضع حاجات المواطن الاساسية في مقدمة أولوية التنمية مع توسيع المشاركة الشعبية في صنع القرار واخضاع السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمزيد من الدرس والشفافية من خلال الحوار المفتوح وصولاً الى ادارة عقلية للموارد الاقتصادية والبشرية.

في هذا الإطار يحذر المختصون من الانخداع بتسارع معدلات النمو لفترات قصيرة في ظل نظم شمولية ودكتاتورية؛ لأنها سرعان ما ستنتهي الى الفشل والانحدار، وعليه تعد الديمقراطية شرط للتنمية ففي ظل غيابها تغيب المسائلة ويترعرع الفساد وتتكرس التبعية (الصاوي 2014) من جانبها تستلزم التنمية ازاحة جميع المصادر الرئيسية لسياسات الفقر وقلة الفرص الاقتصادية والحرمان الاجتماعي وعدم التسامح والقمع وافتقاد الحريات.

لقد ترجمت الآراء السابقة حول جدلية العلاقة بين التنمية والديمقراطية، أنظمة وأيديولوجيات سياسية سادت العالم خلال الحرب الباردة، حيث عرف العالم أنظمة

متعددة لإدارة الاقتصاد تختلف في طبيعتها وخصائصها وفقاً لاختلاف الدول في معتقداتها وقيمها وأهدافها.

من أبرز تلك الأنظمة، نظام الديمقراطية الرأسمالية، ونظام الشمولية الشيوعية، حيث احتدم الصراع طوال القرن العشرين بين أنصار كلا المدرستين من أجل ان يثبت كل تيار كفاءة وصحة النظرية التي يناصرها ويقدمها.

لقد تبنت الولايات المتحدة الامريكية ودول أوربا الغربية الفلسفة الليبرالية التي قامت على اساس التعددية السياسية والاقتصادية، وأعطيت الحرية المطلقة لرأس المال، ولم يكن للدولة الحق في التدخل أو فرض أي سياسة على السوق "فالسوق هو الديمقراطية الاقتصادية في العمل والواقع وممارسة اختيار المستهلك هي شكل من أشكال الاقتراع" (Moss 1975,126) فضلاً عن ذلك عدت الملكية الخاصة اساساً للرأسمالية حيث ملكية الارض والثروة الطبيعية والتوزيع الانتاجي وتبادل السلع ورعاية العمل البشري في أيدي اصحاب القطاع الخاص ويتم شراء السلع وبيعها في منافسة مفتوحة .

اما النظام الثاني فقد أعطى الكثير من المميزات للتخطيط المركزي ونظام السلطة الصارم، حيث اعتمد الاتحاد السوفيتي وعدداً من دول أوربا الشرقية التخطيط المركزي للاقتصاد والملكية العامة لوسائل الإنتاج التي تدار من قبل السلطة السياسية، وجمع النظام الشيوعي في يد واحدة القوتين السياسية والاقتصادية. (Colegrove1959, 72)

وبعيداً عن هذين النموذجين ظهر تيار في الدول النامية يدعو لاعتماد سياسية عدم الانحياز، ووفقاً لهاذ المفهوم كانت الحرية مسألة كمالية لا تستطيع هذه الدول دفع تكلفتها بينما كانت الدولة السلطوية أمراً ضرورياً من أجل ضمان الاستقرار تمهيداً لتحقيق التنمية الاقتصادية(جريشمان). وبذلك قدمت هذه الدول هدفي التنمية والاستقرار كأولويات تسبق اعتماد النظم الديمقراطية.

وفي معرض مناقشته وتحليله للأنظمة الثلاثة، يرى أحد المفكرين ان الشعارات التي تبنتها الانظمة الثلاثة لا يعني تحقيقها تحقيقاً ناجزاً، فعلى سبيل المثال لم تكن نتائج العصر الصناعي ديمقراطية دائماً، فالسبيل للدمقراطية لم يكن يسيراً وان التواريخ القومية والعامية،

تحدد درجة النشاط والشكل والبنية للأنظمة الديمقراطية (عبد الجبار 2014، 6). ومن جهة اخرى اتضح بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ان الشيوعية وأيديولوجيات العالم الثالث السلطوية لم تمهد او ترسخ الحريات العامة، ولم تكن أداة لتحقيق النمو الاقتصادي بل فشلت في تحقيق كلا الهدفين.

وترتب على الاوضاع الدولية الجديدة والمآخذ على الانظمة الثلاثة التي سبق ذكرها. اثارة الجدل مرة اخرى حول الاختيار بين الحرية والتسلطية، بين التنمية والديمقراطية، لاسيما بعد بروز النموذج الاقتصادي الاسيوي كنموذج يؤكد تفوق القيم الاسيوية على عناصر الثقافة الغربية، حيث تبنت بعض الدول الاسيوية " النمط الرأسمالي الاسيوي" في التنمية، والذي يختلف عن النمط الرأسمالي الغربي من ناحية إعطائه الدور الأكبر للدولة في توجيه الاقتصاد في ظل حرية السوق، واعطائه الأولوية لمصلحة الجماعة على مصلحة الفرد في سعي للحفاظ على القيم الوطنية الراسخة، اما على الصعيد السياسي فقد اتبعت هذه الدول ما يوصف بحكم المستبد الصالح الذي يعمل لصالح المواطنين ويمتلك رؤية اقتصادية وسياسية ويعتمد على دور المؤسسات لتحقيق التنمية (الكساسبة 2022، 298).

إذ أهم ما يميز النموذج الآسيوي تركيزه على الديمقراطية الاقتصادية قبل الديمقراطية السياسية والتركيز على الاستقرار السياسي حيث شهدت دول عديدة تبنت هذا النموذج مثل سنغافورة وماليزيا وفيتنام نمواً اقتصادياً مرتفعاً مقابل حقوق سياسية ومدنية وفردية أقل. وطرح الرئيس السابق لسنغافورة(لي كوان) فرضية عرفت باسمه تدعي ان الانظمة غير الديمقراطية تعتبر اكثر قدرة على تحقيق النمو الاقتصادي (سن 2016، 484).

وعلى الرغم من أنّ تعثر النجاحات في العقدين الأخيرين لبعض الدول الاسيوية، فان النجاح الذي حققته في عقد التسعينات قوض نوعاً ما ادعاء الغرب بوجود رابط بين الرأسمالية والليبرالية، وان الديمقراطية شرط أساسي لاقتصاد السوق لاسيما وان افضل اقتصاد للسوق قد تحقق في دول ديمقراطية مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا.

وقدر تعلق الأمر بالوضع العراقي وفي ضوء ما تقدم لابد من توضيح طبيعة العلاقة بين الديمقراطية والتنمية قبل وبعد التغيير السياسي ومدى تأثير الأيديولوجيات العالمية في صياغة وتحديد تلك العلاقة وهذا ما سنتطرق له في المحاور التالية:

ثانياً: التّنمية في ظلّ النّظام الدّيمقراطيّ العراقيّ بعد عام 2003

بعد التغيير السياسي في العراق عام 2003 ورثت السلطات العراقية الجديدة وضعاً اقتصادياً متدهوراً بسبب الظروف التي واجهها العراق خلال العقود السابقة من حروب طويلة وسنوات حصار قاسية استمرت لأكثر من عقد. هذا فضلاً عن ضعف البنى التحتية والصناعات الوطنية والاخفاق التنموي بسبب هيمنة القطاع العام، ومركزية التخطيط الاقتصادي، والتفرد في صنع القرار السياسي والتي انعكست على الوضع الاقتصادي وسببت الكثير من المشكلات الهيكلية وقادت الى هدر كبير بالموارد الطبيعية.

وكان النظام السابق قد اتبع نموذج الدولة الراعية والحاضنة والمسؤولة عن تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث اتبع هذا النموذج في العراق وبعض الدول العربية على غرار ما اتبعته العديد من دول اسيا وامريكا اللاتينية ضمن حالة الاستقطاب الدولي التي سادت خلال الحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي.

وساد في العراق خلال العقود الثلاثة التي سبقت التغيير ما يسميه البعض برأسمالية القرابة"(عبد الجبار 2014، 8) والتي ميزت الحكم التسلطي وهو نظام فرعي للحكم الوراثي، فالنخبة السياسية والعائلات الحاكمة استعملوا موقعهم في السلطة ليطوروا اعمالهم، كما استغلوا اوضاعهم السياسية لجمع الثروة، مما ادى الى اندماج السلطتين الاقتصادية والسياسية في ايدي القلة، الامر الذي كبح التطور الديمقراطي وجعل من التنمية مجتمع اقتصادي بمعزل عن المجتمع السياسي، وبذلك قدم النظام البعثي نموذجا يؤكد على إناطة الدور بالدولة لتحقيق الأهداف التنموية، وضمن هذا النموذج كان هناك اتفاق

ضمني او ما يسمى "بالصفقة" تتولى بموجبه الدولة توفير الرعاية وتحقيق التنمية في حين يوافق المواطن على عدم التدخل في الشؤون والقرارات السياسية (سيف 2013).
ترافق هذا الوضع مع عوامل عديدة اسهمت في تكريس الوضع السياسي المتدهور لاسيما بعد عقد الثمانينات فضلاً عما سبق ذكره من ظروف عدم استقرار وحروب وحصار اقتصادي لعل أهمها:

1- الدولة الريعيّة:

من المعروف ان العراق يعد بلداً ريعيًّا نفطياً يعتمد على الريع الاقتصادي المتولد من انتاج النفط المملوك كلياً لدولة، حيث بدأ تشكل الدولة الريعية في بداية الخمسينات من القرن الماضي بعد اتفاقية مناصفة الأرباح التي عقدتها الحكومة العراقية مع شركة نفط العراق البريطانية، وعلى امتداد العقود اللاحقة لم تتراجع مساهمة النفط في الميزانية العامة عن النصف مع تصاعد المبالغ الإجمالية للميزانية لتبلغ مليارات الدولارات في عقد السبعينات خاصة بعد قرارات التأميم وارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية بعد حرب 1973، الأمر الذي أدى الى هيمنة كاملة ومطلقة للدولة على الاقتصاد، فأصبحت الدولة هي المالك الحصري لريوع النفط أي المحتكر للثروة الاجتماعية المندمجة بالسلطة السياسية (عباس 2021) حيث دخلت الدولة حقل الاقتصاد كمالك ومنتج، وتحولت الى أكبر رب عمل منفرد وأقوى فاعل اقتصادي ثراء .
وبذلك انتجت الدولة الريعية حكومة بنفقات وموازنة ضخمة واصبح لها قدرات مالية غير قائمة على جباية الضرائب، بل العكس، فالدولة هي التي تقوم بتوزيع الامتيازات ومشاريع الاعمار وتشرف على المناقصات، كل ذلك اسهم بشكل مباشراً او غير مباشر على المشاركة السياسية ورسخ مفهوم الدولة الاستبدادية وقاد الى ما يسميه بعضهم "الديمقراطية المستحيلة" (عبد الجبار 2014، 8) لان الشروط اللازمة للديمقراطية كانت غائبة او ضعيفة، وتعمقت السمات الريعية للاقتصاد العراقي وتحددت بنيته بتزايد الاعتماد على قطاع النفط الخام التي بلغت 80% من الواردات والتوسع غير

المستدام لقطاع الخدمات غير المنتجة كالجهاز العسكري، واهمال القطاعات المنتجة كالزراعة والصناعة على نحو متواصل، مع انهيار الاستثمار الإنتاجي وتزايد السيطرة السياسية للبيروقراطية غير الكفؤة (ياسر 2013، 17).

2- الشّموليّة الاقتصاديّة

وتعمقت هذه الأزمات بعد فرض العقوبات الاقتصادية والحصار وتعرض الاقتصاد العراقي الى أزمة بنيوية حادة بعد حرب الخليج الثانية عام 1991 التي الحقت اسوأ الاضرار بالبنية التحتية والانتاجية واستمرت تلك الازمة بالتفاقم بعد اسقاط النظام عام 2003، حيث انتهت شمولية الدولة السياسية واستمرت شموليتها الاقتصادية، برغم محاولات القائمين على السلطة التخلي عن الدولة الاشتراكية وتبني النظام الرأسمالي أو ما يطلق عليه تسمية الاقتصاد الحر. ففي إطار عمليات الانتقال الديمقراطي كان الهاجس الرئيسي هو التحول نحو نظام اقتصاد السوق، وهذا التحول كان جوهر المقاربة التي دشنتها سلطة الائتلاف المؤقت الحاكمة التي اخذت زمام المبادرة لإجراء اصلاحات سريعة في البنية التحتية وفق رؤى اعتقدت انها تسهل الانتقال من رأسمالية الدولة الريعية المركزية الى اقتصاد السوق الحر على غرار ما حصل في دول أوربا الشرقية بعد سقوط الاتحاد السوفيتي (ياسر 2013، 18).

وطرح الحاكم الأمريكي (بول برايمر) توجهاً لخصخصة الاقتصاد العراقي وفي مقدمته خصخصة صناعي استخراج النفط الخام، ومن جانبها وسعت بعض القوى الليبرالية العراقية ارادة الانتاج وسعت الى تقليص نفوذ القطاع الحكومي والحد من تدخل الدولة والترويج لاقتصاد السوق باعتباره الحل الأمثل لمشكلات الاقتصاد العراقي وتعزيز النظام الديمقراطي، وربما لإدراكها بأن الازمة الاقتصادية تمثل احد ابرز التهديدات لاستقرار الديمقراطية، وان تحقيق النمو الاقتصادي سيكون السبيل الأمثل لاستمرار الديمقراطية " فكلما كان الاقتصاد ينمو بشكل أسرع كلما كان مقدراً للديمقراطية ان تستمر اكثر"(برزوورسكي والفاريز 2016، 169).

غير أنّ هذا التوجه كان على ما يبدو غير مدروس بالشكل الأمثل فقد تضافرت جهود سلطات الاحتلال وبعض القوى السياسية الى دفع العراق سريعاً الى طريق اقتصاد السوق المنفلت عبر ازالة الضوابط وحجب الصلاحيات عن مؤسسات الدولة وفتح الاقتصاد العراقي على مصراعيه وتهيئة الاجواء للخصخصة الواسعة.

ونجم عن هذا التفاعل السريع والواسع بين رأس المال العالمي ومراكزه والقوى المحلية المرتبطة بمشروعها تأسيس قطاع رأسمالي تابع من دون ان يتمكن هذا القطاع مع تحقيق الأهداف التنموية واخراج الاقتصاد العراقي من أزمته البنيوية العميقة بسبب العلاقات غير المتكافئة (ياسر 2013، 18).

3- عدمُ الاستقرارِ السِّياسيّ

من جهتها أسهمت الأوضاع السياسية غير المستقرة التي شهدها العراق بفعل العمليات الإرهابية واستشراء التطرف واحتلال اجزاء من أراضيه من قبل التنظيمات الإرهابية في تكريس الوضع الاقتصادي المتردي وعرقلة بناء تنمية اقتصادية حقيقية في ظل استشراء الفساد المالي والإداري في كافة مرافق الدولة.

والاهم من ذلك فان هذا التدهور الاقتصادي ترافق مع أوضاع سياسية غير مستقرة في ظل سيادة خطاب الطائفية والمحاصصة الحزبية وعدم قدرة القوى السياسية العراقية على بلورة نظام سياسي ديمقراطي ينهض بالاقتصاد ويحقق التنمية وبذلك تأثر الاقتصاد بالوضع السياسي الذي القى بظلاله على المشهد الاقتصادي الأمر الذي شوه التجربة الديمقراطية الفتية وهدد مسيرتها التنموية.

ثالثاً: متطلبات التّنمية وترسيخ الدّيمقراطيّة في العراق

برغم مرور أكثر من عقدين على انتقال العراق من النظام الشمولي الى النظام الديمقراطي، فأن الوضع الاقتصادي والسياسي لم يشهدا تطوراً ملموساً يوازي مستوى الطموحات التي توقعها المواطن العراقي من التغيير، فقد استمر الاقتصاد اقتصاداً ريعيًّا ولم ترفد الميزانية بموارد اخرى غير النفط، كما لم يتم تطوير القوانين الاقتصادية

لتلائم طبيعة النظام الجديد بل استمر العمل بالقوانين الاشتراكية برغم التحول الى اقتصاد السوق، وكان من المفترض ان الديمقراطية وبخلاف الانظمة الاستبدادية تملك القدرة على تعديل قواعدها وانظمتها استجابة للظروف الجديدة وحظها اوفر في ذلك من الانظمة الاستبدادية لتعزيز نتائج التحول السياسي.

وعليه، فأمام مشروع التحول الديمقراطي تحديات كثيرة لابد ان يواجهها من خلال توفير متطلبات مهمة من شأنها ان تنجز الديمقراطية العراقية وتحقق نمو اقتصادي، وسلام اجتماعي، وفاعلية ادارية، وبناء سياسي، ومن أبرز تلك المتطلبات:

1- تنويع الاقتصاد العراقيّ : Diversify the economy

تفسر الريوع المتأتية من صادرات النفط عزوف السلطات الحاكمة عن إجراء الإصلاحات المطلوبة برغم تبني اكثر من حكومة تشكلت بعد عام 2005 لشعار الإصلاح السياسي والاقتصادي ،ويمكن القول ان الدخول الريعية أثرت سلباً في عملية التحول الديمقراطي وحالت من دون دمقرطة الدولة ومؤسساتها، واكتفت بالآليات الديمقراطية من دون جوهرها.

ولاشكّ أنّ اعتماد المالية العامة للدولة على الدخل الريعي أكثر من الضرائب المفروضة قوضت مقولة "لا ضرائب من دون تمثيل سياسي" حيث ترتبط المشاركة الشعبية السياسية في الديمقراطيات الغربية وتحصيل الضرائب بعلاقة طردية " فكلما اعتمدت الدولة اعتماداً جوهرياً على الضرائب، اصبحت الديمقراطية قيمة عليا لا يمكن الحكم من دونها" (ياسر 2013، 29) ولا يعني ذلك ان الدولة غير الريعية تشهد على الدوام حالة من الازدهار الدمقراطي، غير أنها في الوقت ذاته تكون دولة تتمتع بقدر اكبر على احداث الانتقال الديمقراطي قياساً بالدول النفطية.

وبكل الاحوال فإن استمرار إنتاج العراق للنفط وتحسن اسعاره لا يمنع من اعتماد مدخل التخطيط الاستراتيجي ورسم الاهداف لتوظيف نسب متزايدة من عوائد النفط من الاستثمار في مجال النشاطات غير النفطية، وتطوير القطاعات الانتاجية الاخرى

وتحسين البنى التحتية لتوفير مصادر اخرى للدخل تساعد في ضمان تحسين الوضع الاقتصادي من جهة، وتساهم في تعزيز المشاركة السياسية، من جهة اخرى.

2- الحوكمة Governance

تحظى الحوكمة اليوم بأهمية بالغة جعلها موضع نقاش واسع على الصعيد الوطني والدولي، ويعزى ذلك الى أنّ العناية بالأمور العامة لم يعد مقصوراً على الحكومة، بل هناك عناصر اخرى مثل مؤسسات المجتمع المدني، والمؤسسات الدينية، والقطاع الخاص، والإعلام، أصبحت شريكاً أساسياً، وتعزيز هذه القوى الشريكة للدولة يعالج حالة الوهن الذي يصيب المؤسسات ويضاعف الثقة لدى المواطن، وعكس ذلك فإنّ المواطنين سيجدون بدائل للنخب الحاكمة لمعالجة قصور الحوكمة والفساد (اليساري 2018) وعلى الرغم من ان الحكومة لاتزال الجهة الفاعلة الرئيسة، فإنها لا تتحمل وحدها عبء الحكم، ولكن دورها تغير فمن دور السلطة الادارية الى دور قيادي في بيئة حكم متعددة المراكز، ومن اسلوب العمل البيروقراطي الى الاسلوب التشاركي، ومن اعطاء الاوامر والاشراف الى المحاسبة على النتائج، ومن الاعتماد على القدرات الداخلية الى الاعتماد على القدرات التنافسية والابتكار (عبد الهادي 2016).

ومنذ بداية التسعينات نشأت اراء تؤكد ان الديمقراطية ليست مرحلة او نتيجة للتنمية، بل هي مكون وعنصر ضروري لخلقها، وهذا التفكير يؤطر معظم برامج الحوكمة الجديدة التي كرستها المجموعة الدولية والمتعلقة بقواعد وممارسات يتم اختيار الحكومات في ظلها وتمارس في اطارها سلطات الدولة (ستار شمس 2022) وبذلك تؤكد الحوكمة الجديدة على اهمية الشفافية والمسائلة وتستدعي صنع قرارات تشاركية تضامنية واسعة كشرط اساسي لتعزيز فعال للتنمية.

وقدر تعلق الأمر بالعراق، فان الدراسات تشير الى أنّ الأداء الحكومي ما يزال يعاني من الضعف مع انتشار واقع الفساد وضعف البنية التحتية، ما يؤكد ذلك موقع العراق في مؤشر الحوكمة العالمي حيث احتل المركز 15 من اصل 180 دولة، برغم محاولات

السلطات العراقية منذ اعوام تجاوز هذا الضعف واعتماد الأسس العلمية والخبرات العالمية في رسم سياسة مالية مستقرة بمساعدة الجهات الدولية، حيث تم في هذا الشأن وضع اطار الشراكة الاستراتيجية مع مجموعة البنك الدولي للأعوام من2020 حتى 2025 والتي تسمح في تحقيق الحوكمة والادارة الرشيدة (خريسان 2021).

ولاشك ان الاستمرار في هذا التوجه وبلورة الخطوات للارتقاء بالحوكمة وتوفير السلع والخدمات النوعية وتعزيز القوى السياسية سيضاعف ثقة المواطن بالعملية السياسية وجدوى المشاركة الفعالة فيها.

3- المأسسية Institutionalization

ان التحول من الحكم الشمولي الى حكومة منتخبة ديمقراطياً يفترض التحول ايضاً الى نظام مؤسساتي وموحد، والعنصر الاساسي الذي يحدد نجاح التحول الثاني هو بناء مجموعة من المؤسسات التي تصبح مراكز قرار مهمة في تيار السلطة السياسية، ولتحقيق ذلك لابد ان تشتمل السياسات الحكومية والاستراتيجيات السياسية على الاعتراف بمصلحة مشتركة في بناء المؤسسة الديمقراطية المسؤولة عن التكيف مع المشاكل الاقتصادية الموروثة من النظام الاستبدادي. " لان نشؤ المؤسسات الفاعلة وتقويمها وشرعيتها يسهل مواجهة الازمات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها العملية السياسية الديمقراطية". (أدونيل2016، 87).

والمأسسية من الاجراءات الضرورية التي يمكن للعراق أن ينجزها لتحقيق تنمية اقتصادية حقيقية تكون رديفاً وسانداً لتطمين الحريات السياسية، برغم ان الازمة الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها العراق تتطلب وقتاً تتكامل فيه عملية معقدة من التنظيم الايجابي لتقوم المؤسسات بدورها الفاعل. ولاسيما وان غياب التقاليد الديمقراطية في العراق لعقود طويلة قد تعيق توطيد المؤسسات الديمقراطية " فتوطيد المؤسسات يصبح أسهل إذا ما وجدت تقاليد سابقة يمكن التعويل عليها"(بزر وورسكي 2016، 172).

مع ذلك فإنّ السياسات الحكومية والاستراتيجيات السياسية لابد ان تعترف بمصلحة مشتركة في بناء المؤسسة الديمقراطية، وعكس ذلك ستبقى الديمقراطية الناشئة في العراق في وضع غير مستقر قد يستمر من دون افساح المجال امام توطيد مؤسسات حقيقية، ما يؤدي الى اضعاف المؤسسات السياسية القائمة وربما ستحل مكان المؤسسات الفاعلة طبقات اخرى غير رسمية لكنها ناشطة جداً كالزبانية والفساد، بل قد تهدد بالعودة الى النظم الاستبدادية والاستئثار بالسلطة مرة اخرى.

لاشكّ أنّ العمل الجاد على توفير المتطلبات المذكورة ورفدها بالخطوات السياسية المدروسة الساعية لنشر العدالة الاجتماعية وتطمين الحريات العامة وتوفير الخدمات الضرورية وتوطيد الاستقرار السياسي والمالي، من شأنه تعزيز التجربة الديمقراطية وترسيخ مؤسساتها ،وتحقيق النمو الاقتصادي والمحافظة على الثروات الوطنية واستثمارها على الوجه الافضل.

النتائج والمناقشات:

للتنمية الاقتصادية ودورها في بناء الأمم ورقي المجتمعات دور مهم وحيوي ،ويسود الاعتقاد بعدم امكانية تحقيق التنمية السياسية وزيادة الوعي السياسي لدى الشعوب من دون تحقيق تنمية اقتصادية ،كما لا يمكن للديمقراطية أن تعمل وفق آلياتها الصحيحة من دون تطور اقتصادي.

وتعرض البحث الى الانظمة الاقتصادية التي تحدد طبيعة التحكم وامتلاك القوة الاقتصادية من قبل السلطة السياسية ,أو التي تمكن الاخيرة من التأثير والاشراف على القوة الاقتصادية ،حيث تجسدت تلك الانظمة اولا بالنظام الاشتراكي الذي اعتمد التخطيط المركزي للاقتصاد ،والملكية العامة لوسائل الانتاج من قبل الدولة المركزية بحيث تجمع في يد واحدة القوتان الاقتصادية والسياسية، الامر الذي يؤدي الى المركزية المتشددة وضعف الحوافز الفردية.

وتجسدت ثانياً بالنظام الرأسمالي الذي يؤكد على الفصل بين السلطة السياسية والقوة الاقتصادية، اذ تدير الشركات ورؤوس الاموال القطاع الخاص والتنافس في سوق العمل بعيدا عن تدخل الدولة، مع اعتماد العرض والطلب كقانون للسوق، اذ افترض هذا النظام ان صلاحية المناخ الملائم لعملية زيادة الثروة أو النمو تتطلب عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للأفراد الى جانب سيادة الحرية الاقتصادية والمنافسة الكاملة.

وفي مواجهة النظامين المذكورين وفي محاولة للخروج من شرنقة التبعية، وفي محاولة لاتباع النهج الحيادي بين المدرستين الشرقية والغربية، حاولت العديد من دول ما سمي بالعالم الثالث، التأسيس لنظام مختلط او موجه يجمع بين خصاص الرأسمالية والاشتراكية بحيث يوجد قطاع عام تديره الدولة متمثلا بالنقل والكهرباء والغاز، وقطاع خاص تديره الشركات ورؤوس الاموال يشمل بقية القطاعات، وتتكفل السلطة السياسية بوضع سياسات اقتصادية تتمكن من التحكم في السوق وادارة القوة الاقتصادية للدولة، حيث تمارس الدولة من خلال سن القوانين وانشاء الصناعات الخدمية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

أما في العراق فكان من المفترض ان يتبنى النظام الأخير بعده إحدى دول عدم الانحياز، ولكن الملاحظ أن النظام السابق قد فرض وحدانية اقتصادية بنيت على أساس القطاع العام والانغلاق على الاستثمارات الاجنبية، معتمدا سياسة تكييف مؤسسات النظام بالطريقة التي تخدم هيمنته واستمراريته في السلطة، مع الثبات على نماذج اقتصادية تتسم بالجمود وعدم القدرة على التجديد ،مبررًا ذلك برغبته بإنجاز تنمية اقتصادية تراعي ظروف البلاد التي تستدعي اتباع سياسات اقتصادية تشرف عليها الدولة وتديرها، والحقيقة ان تلك الرؤية كانت تتوافق وطبيعة النظام الشمولي وأهدافه في ترسيخ سلطته بكافة الوسائل الممكنة.

وبعد عام 2003 تبنى العراق النظام الديمقراطي التعددي ونصت المادة الاولى من الباب الاول من دستور عام 2005 على ان جمهورية العراق "دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي"، وكان من المتوقع، وتساوقا مع طبيعة النظام الجديد ذات المتبنيات السياسية الليبرالية، الاتجاه نحو اتباع برامج اكثر انفتاحاً على الخارج لمواجهة التحديات التي رافقت تغيير النظام وتقليص الصراع الاجتماعي عبر احتوائه بانفتاح اقتصادي يوظف الموارد الوطنية، ويستثمر الفرص الدولية لبناء قدرة اقتصادية قادرة تجاوز ضعف البنية الاقتصادية، وقادرة على حالة من الاستقرار السياسي.

غير أن الأوضاع التي عاشها العراق بعد التغيير لاسيما العمليات الارهابية وخطر العنف الطائفي، وما رافقهما من استغلال للوضع الأمني غير المستقر، والمتمثل باستشراء الفساد الإداري والمالي في أغلب مفاصل الدولة، حيث لم تمكن تلك الأوضاع من توظيف القدرات الاقتصادية العراقية بالطريقة الافضل، الامر الذي تمثل بضبابية الرؤية السياسية لطبيعة النظام الاقتصادي الذي ظل نظاماً ريعيًّا يعتمد على الثروة النفطية بسبة تقارب 95%، ولم يُتفق على قيم اقتصادية واضحة، ولم تُحدد طبيعة الفلسفة الاقتصادية للدولة، نظراً لعدم تحديد الاحزاب والقوى السياسية لأيديولوجيا الدولة وفلسفتها، مما انتج سيولة مفرطة وصراعاً دائماً على السلطة، وتجميد الحراك السياسي – الاجتماعي الذي انعكس بصورة واضحة على طبيعة النظام الاقتصادي الذي واجه تحديات جسيمة في ظل تردي الاوضاع التي عانت منها كافة المؤسسات الاقتصادية.

ومع انحسار خطر التطرف وضعف التحديات الإرهابية وفي ظل الاستقرار النسبي الذي شهدته البلاد في السنوات الاخيرة، ومع الحاجة الملحة للإصلاح الاقتصادي، اصبحت القوى السياسية مطالبة أكثر من أي وقت مضى باعتماد سياسات اقتصادية مخطط لها بشكل جيد مع اعتماد وتبني قيم اقتصادية تراعي أوضاع البلاد وخصوصية تجربته الفتية، كما فعلت دول اخرى لاسيما في جنوب شرق آسيا التي اعتمدت أغلب

دولها نموذج الديمقراطية الاقتصادية والجدارة السياسية لتحقيق الاستقرار السياسي من جهة، والنمو الاقتصادي من جهة اخرى، فالاقتصاد الديمقراطي أصبح طريقاً تجريبياً معاصراً ضمن ظروف الدول النامية يقع بين نموذجي الاقتصاد المركزي الذي تهيمن عليه الدولة والاقتصاد المخطط، والتجربة الرأسمالية في نموذجها الليبرالي والتي تكرس منطق خدمة الدولة للمشاريع الخاصة اعتمادا على قوانين السوق.

اخيراً لابد من التأكيد على أهمية تحديد طبيعة النظام أيديولوجياً ليتسنى إقامة نظام سياسي– اقتصادي متوازن، وادراك مسألة مهمة بهذا الصدد وهي ان القدرة الاقتصادية صرح وطني لا ينهض الا بالاعتماد على الإمكانات الذاتية بالدرجة الأساس ،مع الأخذ بنظر الاعتبار جانبين: أحدهما مادي، والآخر معنوي، وهنا يبرز أثر الإرادة السياسية لأنها تشكل الركن المعنوي للقدرة الاقتصادية وهي التي تحفز الدولة على بناء قدراتها في اطار تطمين احترام الحقوق والحريات ،فضلا عن السماح بحوكمة جديدة وشفافة، وجدوى استثمارية للمؤسسات العمومية يمثل نجاحها ضمان لرعاية الدولة للشأن العام.

الخاتمة:

في ظل الجدل المستمر حول طبيعية وحدود العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية، يعاني الوضع العراقي بعد التغيير مشكلات عديدة لعدم القدرة على صياغة نموذج اقتصادي يواكب المتغيرات الجديدة ويلائم طبيعة وخصائص المجتمع العراقي، حيث ظل الاقتصاد الريعي الصفة الغالبة بما يحمله من مخاطر استمرار الازمات الاقتصادية، وتكريس الدولة التسلطية وتفييد الحريات السياسية، مع تزايد شعور المواطنين بأنّ آليات المشاركة التقليدية مثل الاقتراع والترشيح للمناصب الرسمية تفتقر الى المصداقية، الامر الذي يؤدي بالضرورة الى إضعاف العلاقة بين المواطن والدولة.

إن إمكانية تفاقم هذا الوضع يتطلب من القائمين على العملية السياسية والمختصين العمل على تجاوز المشكلات العديدة من خلال العمل على دمقرطة الدولة وتطوير العملية السياسية وتوطيد وتنمية الاقتصاد الوني وفق رؤية شاملة تراعي ما يأتي:

1- على الحكومة أن تدرك أنّ العلاقة بين الشعب والدولة تتطلب معالجة ثلاث قضايا أهمها النفاذ الى مراكز اتخاذ القرار، والتوفير الفعال للخدمات، ومكافحة الفساد الإداري والمالي.

2- لابدّ من بلورة خطوات متدرجة للارتقاء بالحوكمة من خلال توفير السلع والخدمات النوعية واستئصال الفقر، وتوسيع المشاركة، لاسيما وأنّ الحوكمة من منظور التنمية الإنسانية تعزز الحكم وتدعم رفاه الانسان وتوسع قدراته وخياراته وفرصه وحرياته السياسة والاقتصادية والاجتماعية.

3- العمل على تجاوز خاصية الاقتصاد الريعي من خلال العمل الجاد على تنويع مصادر الثروة الوطنية للمساهمة في تعزيز الاقتصاد من جهة، والإسراع في عملية التحول الديمقراطي من خلال تعزيز وتوسيع المشاركة السياسية، من جهة اخرى.

4- إذا كان المجتمع الديمقراطي أكثر انفتاحاً من الأنظمة الاستبدادية التي حلت محلها، فليس بالضرورة اعتماد اقتصاد اكثر انفتاحاً ولابد من اللجوء الى سياسة الحماية والحدود المغلقة والاعتماد على المؤسسات العامة لتعزيز النمو الاقتصادي وحماية المنتج المحلي.

5- برغم حاجة العراق الملحة الى مشاريع تنموية وخدمية عاجلة لا يمكن للدولة تحقيقها بالمستوى المطلوب ،تبرز الحاجة الملحة الى اعتماد الاستثمار والتعاون مع الشركات العالمية الرصينة .ولكن لابد من التأكيد على ان الانفتاح على السوق العالمي بدون قيود ولا شروط مدروسة وفق خطة تنموية واضحة، سيؤدي الى الضرر الكبير بالاقتصاد العراقي ما يعكس آثاره بالضرورة على الوضع السياسي.

6- لابدّ من استمرار المحاولات لتحقيق ديمقراطية حقيقية تجمع الديمقراطية السياسية بالاقتصادية وبالعدالة الاجتماعية وحقوق الانسان، وتوسيع فكرة الدولة العادلة لتطوير الجوانب الانسانية الاجتماعية والاقتصادية.

7- ينبغي على السلطات السياسية وهيئاتها المختصة ان تعمل على التأكيد المستمر كيف ان المبادئ والممارسات الديمقراطية كسيادة القانون والمساءلة والعمليات الانتخابية ذات المصداقية والشفافية والتعددية السياسية ومشاركة المجتمع المدني يمكن ان تسهم بشكل مباشر وغير مباشر في تحقيق مكاسب اقتصادية وتنموية .

8- إذا كان العراق يشهد جهودا حثيثة ترمي الى تحقيق التحولات الديمقراطية وترسيخ نظام اقتصادي وسياسي مستقر ،فعليها وضع استراتيجية طويلة الأمد تهدف الى انصاف الفقراء والمحرومين والحد من الاقصاء الجماعي ،من خلال تطوير العلاقة الضمنية بين الدولة والمجتمع لكي تنجح الديمقراطية وتكون جهود التنمية فعالة وناجحة.

قائمة المصادر:

أدونيل، غيير مو. 2016. "الديمقراطية التفويضية". في *الديمقراطية: ابحاث مختارة*، تحرير لاري دايوند ومارك ف بلاتر ،85–105. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

السياري، سعد محمد. 2018. "مفهوم الحوكمة التعريف والمبادئ". صحيفة مال.16 ديسمبر, 2018.
https://maaal.com/2018/12/116181-2/

الصاوي، عبد الحافظ. 2014. "التنمية والديمقراطية في العالم العربي"، 30 نيسان، 2014.
https://www.aljazeera.net/ebusiness/2014/4/30/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85

الكساسبة، بلال ياسين. 2022. "اثر التنمية الاقتصادية على التحول الديمقراطي في دول جنوب شرق اسيا دراسة حالة سنغافورة وماليزيا). *مجلة العلوم الانسانية والطبيعية3*، عدد.1(يناير):296–332.

المضحكي، فهد. 2021. "عن العلاقة بين التنمية والديمقراطية. صحيفة الايام البحرينية". 25 ايلول 2021.
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=732548

برزوورسكي، ادم ومايكل الفاريز. 2016. "ما الذي يجعل الديمقراطية تستمر". في *الديمقراطية : ابحاث مختارة*، تحرير لاري دايوند ومارك ف بلاتر ،160–180. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

تيوريل، يان. 2008. *محددات التحول الديمقراطي*، ترجمة خليل الحاج صالح، الدوحة :المركز العربي للابحاث.

خريسان، باسم علي. 2020. "العراق في مؤشر الحكومة العالمي2020". مركز البيان للدراسات والتخطيط. 20 تشرين الأول، 2021. https://www.bayancenter.org/2021/10/7623/

ستارشمس. 2022. "الحوكمة, مفهومها, نشأتها, تعريفها, مستوياتها, مجالاتها ونماذجها". 26 سبتمبر، 2022.
https://www.starshams.com/2022/09/blog-post_86.html

سن، امارتيا. 2016. "الديمقراطية قيمة كونية". في *الديمقراطية : ابحاث مختارة*، تحرير لاري دايوند ومارك ف بلاتر، 466–492. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

سيف، ابراهيم. 2013. "العلاقة بين الانتقال الديمقراطي وتحقيق التنمية في الدول العربية". مركز الجزيرة للدراسات.24 يناير ,2013.
https://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312410384536296O.html

عباس، عقيل. 2021. "الدولة الريعية في العراق في نزعها الاخير". sky news عربية.1يناير 2021.
https://www.skynewsarabia.com/blog/1404056-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%8A%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D9%86%D8%B2%D8%B9%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%94%D8%AE%D9%8A%D8%B1

عبد الجبار، فالح.2014. "الديمقراطية والربيع العربي: مقاربة بنيوية تاريخية". الصباح الجديد.2مايو, 2014.
http://newsabah.com/newspaper/2463

عبد الهادي, محمد. 2016."الحوكمة مسار صحيح لعلاقة الدولة والمجتمعات المالية بعد الثورات". المركز العربي الديمقراطي.30 يناير 2016. https://democraticac.de/?p=26699

منيرة، احمد بالمختار. 2022. "السياسة والاقتصاد: اية علاقة". هسبريس. 20 سبتمبر، 2022.
https://www.hespress.com/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A3%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A9%D8%9F-1050312.html

ياسر، صالح. 2013. "النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة: حالة العراق"، مؤسسة فريدريش إيبرت. تشرين الثاني2013. https://library.fes.de/pdf-files/bueros/amman/10346.pdf

List of references

Abbas, Aqeel. 2021. "Rentier State in Iraq in its Recent Struggle." Sky News Arabia. January 1, 2021. https://www.skynewsarabia.com/blog/1404056-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%8A%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D9%86%D8%B2%D8%B9%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%94%D8%AE%D9%8A%D8%B1

Abdel Hadi, Mohammed. 2016. "Governance: A Correct Path for the Relationship between the State and Financial Communities after the Revolutions." Arab Democratic Center. January 30, 2016. . https://democraticac.de/?p=26699

Abdul Jabbar, Faleh. 2014".Democracy and the Arab Spring: A Historical Structural Approach,".Al Sabah Al Jadid on May 2, 2014. . http://newsabah.com/newspaper/2463

Adunil, Ghayber Mo. 2016. "Delegative Democracy." In *Democracy: Selected Research,* edited by Larry Diamond and Mark F. Plattner, 85-105. Beirut: Printing and Publishing Company for Distribution and Publishing

Al-Kassabah, Bilal Yassin. 2022. "Impact of Economic Development on Democratic Transition in Southeast Asian Countries: A Case Study of Singapore and Malaysia." *Journal of Humanities and Natural Sciences* 3, no. 1 (January): 296-332.

Al-Mudhaki, Fahd. 2021. "On the Relationship between Development and Democracy." Al Ayam Bahraini Newspaper. September 25,

2021https://www.hespress.com/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A3%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A9%D8%9F-1050312.html

Al-Saawi, Abdul Hafeez. 2014. "Development and Democracy in the Arab World," April 30, 2014. https://www.aljazeera.net/ebusiness/2014/4/30/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85

Al-Sairy, Saad Mohammed. 2018. "Governance: Definition and Principles." Mal Newspaper. December 16, 2018. https://maaal.com/2018/12/116181-2/

Brzezinski, Adam and Michael Alvarez. 2016. "What Makes Democracy Endure." In *Democracy: Selected Research*, edited by Larry Diamond and Marc F. Plattner, 160-187.Beirut: Printing and Publishing Company for Distribution and Publishing

Colegrove, Kenneth.1959. *Democracy versus communism*. Canada: VAN company.

Khreisan, Basim Ali. 2020. "Iraq in the Global Government Indicator 2020." Bayan Center for Studies and Planning. October 20, 2021. https://www.bayancenter.org/2021/10/7623/

Moss, Robert. 1975. *The collapse of Democracy*. London: The tinity press.

Munira, Ahmed Belmokhtar. 2022. "Politics and Economics: What Relationship?" Hespress. September 20, 2022. https://www.hespress.com/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A3%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A9%D8%9F-1050312.html

Saif, Ibrahim. 2013. "The Relationship between Democratic Transition and Achieving Development in Arab Countries." Al Jazeera Studies Center. January 24, 2013. https://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/2013124103845362960.html

Sen, Amartya. 2016. "Democracy as an Intrinsic Value." In *Democracy: Selected Research*, edited by Larry Diamond and Marc F,466-429. Beirut: Printing and Publishing Company for Distribution and Publishing.

Star shams. 2022. "Governance: Its Concept, Origin, Definition, Levels, Fields, and Models." September 26, 2022. https://www.starshams.com/2022/09/blog-post_86.html

Teorell, yan. 2008. *Determinants of Democratic Transition*, translated by Khalil Al-Haj Saleh. Doha: Arab Center for Research.

Yasser, Saleh. 2013. "Rentier System and Building Democracy: The Impossible Binary: The Case of Iraq," Friedrich Ebert Foundation. November 2013. https://library.fes.de/pdf-files/bueros/amman/10346.pdf